

اجتماع ICANN72 | الأسبوع التحضيري – تحديث الامتثال التعاقدى
الخميس، الموافق 14 أكتوبر 2021 – من الساعة 14:30 حتى الساعة 15:30 حسب التوقيت الصيفي لمنطقة المحيط الهادئ

مهدي كوردميستو: مرحبًا بكم جميعًا. أدعى مهدي كوردميستو وسأتولى مراقبة غرفة الدردشة هذه. في هذا المهمة، سأمثل صوت المشاركين عن بُعد لضمان سماعهم على قدم المساواة مع غير المشاركين في الغرفة.

عند إرسال سؤال تريد مني قراءته بصوتٍ عالٍ في الميكروفون خلال فقرة الأسئلة والأجوبة، فيرجى كتابة اسمك والجهة التابعة إذا كنتَ تمثل إحداها وابدأ الجملة بكلمة "<سؤال>" واختتمها بكلمة "<سؤال>". وسأضع هذه التعليمات في الدردشة.

وعند إرسال تعليق تريد مني قراءته بصوتٍ عالٍ في الميكروفون خلال فقرة الأسئلة والأجوبة، مرة أخرى، يرجى كتابة اسمك والجهة التابعة وابدأ الجملة بكلمة "<تعليق>" واختتمها بكلمة "<تعليق>".

لن يتم اعتبار النصوص بخلاف هذه الاقتباسات جزءًا من الدردشة ولن تتم قراءتها بصوت عالٍ في الميكروفون. كما لن تتم قراءة أي أسئلة أو تعليقات يتم تقديمها في غير وقت الجلسة بصوت عالٍ وستتم أرشفة جميع جلسات الدردشة واتباع معايير السلوك المتوقعة من ICANN. وبهذا أعطي الكلمة لجيمي هيدلوند.

جيمي هيدلوند: شكرًا لك مهدي. أدعى جيمي هيدلوند. مرحبًا بكم جميعًا في هذه الندوة عبر الويب التي تسبق الاجتماع بشأن الامتثال التعاقدى. أشغل منصب المسؤول الوظيفي ويسعدني حقًا قضاء هذا الوقت مع المجتمع. وأمل أن تطرحوا علينا أسئلتكم وسنجيب عنها في النهاية. وأي أسئلة لا يمكننا الوصول إليها أو لم تصل إلينا، سنتابعها ونقدم إجابات عنها.

يلعب الامتثال التعاقدى في ICANN دورًا مهمًا في عملية وضع سياسات المجتمع. في النهاية، نضمن أن تتفقد الأطراف المتعاقدة السياسات التي وضعها المجتمع وقبلها مجلس الإدارة ونفّذها.

كما نضمن التزامهم بالالتزامات الواردة في الاتفاقيات الخاصة بهم. ونفّذ الأشياء في المقام الأول من خلال ثلاث طرق: التوعية الاستباقية ومعالجة الشكاوى والتدقيق. كما سنتناول كل هذه الأشياء في الجلسة القادمة. اسمحوا لي أن استعرض جدول الأعمال في عجلة. سنقضي بعض

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمّ بدقة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. وتنتشر هذه الملفات لتكون بمنزلة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

الوقت في الحديث عن إجراءات التنفيذ الأخيرة بشأن المواصفة المؤقتة. كما نحصل على تحديث بشأن التدقيق الأخير لتهديدات أمان نظام أسماء النطاقات لأمين السجل. بالإضافة إلى ذلك، نحصل على نظرة عامة على إجراءات التنفيذ الأخيرة، وأخيرًا، ملخص سريع لبعض أنشطة التوعية.

بهذا، سأتيح المجال لأماندا روز التي ستقدم لمحة عامة عن المواصفة المؤقتة وجهود الامتثال في هذا المجال. شكرًا.

شكرًا لك جيمي. يمكننا المضي قدمًا والانتقال إلى الشريحة التالية. كما ذكر جيمي، سأقدم تحديثًا مؤقتًا للمواصفات. بشكل أساسي، بالنسبة للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD، التي يتم فرضها عبر سياسة بيانات التسجيل المؤقتة التي دخلت حيز التنفيذ في 20 مايو 2019 والتي تضمن بشكل أساسي استمرار الأطراف المتعاقدة وأمناء السجل ومشغلي السجلات في تنفيذ المتطلبات بموجب المواصفة المؤقتة.

أماندا روز:

هذه ليست معلومات جديدة، ولكننا نريد أن نعطي كل شخص مخططًا تفصيليًا لكيفية تعديلنا لعملية الامتثال منذ إصدار القانون العام لحماية البيانات بشكل أساسي والذي كان في مايو 2018 عندما دخلت المواصفة المؤقتة حيز التنفيذ. على وجه التحديد، نحتاج الآن إلى الحصول على معلومات أساسية وإضافية من مراسلينا من أجل التحقق من الشكاوى، وهذا عادة ما يؤكد أنهم المسجلون إذا كان الأمر كذلك، ومن ثم الحصول على أشياء إضافية ربما تم عرضها بطريقة أخرى في نظام WHOIS قبل شهر مايو 2018.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا طلب المزيد من المعلومات من الأطراف المتعاقدة للتحقق من الامتثال لأن هذا غير متاح. وأخيرًا، يتمثل جزء كبير مما نفعله في مواصلة توعية المراسلين بالتغييرات التي حدثت منذ أن دخلت المواصفة المؤقتة حيز التنفيذ. في الوقت الحالي، لا يزال هناك الكثير من الالتباس بشأن ما يجب عرضه في خدمات دليل بيانات التسجيل وشرح كيف يمكن لأمناء السجل ومشغلي السجل تعديل المتطلبات الحالية وفقًا لذلك.

بالإضافة إلى ذلك، عملنا على تحديث نماذج الشكاوى لتلائم المتطلبات الجديدة والتغييرات التي طرأت. ويمكن العثور عليها في الصفحة الرئيسية للشكاوى. يوجد رابط هنا. أعلم أنه لا يمكن النقر فوقه في الندوة عبر الويب، لكنه سيكون متاحًا في الشرائح. وقد نشرنا على تلك الصفحة الرئيسية تعليمات إضافية يمكن النقر فوقها كرابط للحصول على معلومات عن كيفية تقديم شكاوى

بخصوص الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة. إذن، هذه المعلومات متوفرة. الشريحة التالية، رجاءً.

إذن تلك هي المقاييس المتاحة لدينا. لقد تمكنا الآن من الحصول على مقاييس لمدة عام منذ الانتقال إلى منصة التذاكر الجديدة الخاصة بنا والتي تسمى بوابة خدمات الاسماء، لذا بدءًا من سبتمبر 2020 حتى أغسطس 2021، لدينا شريحة تعرض غالبية المقاييس التي ننشرها.

سأقدم لكم معلومات سريعة. بموجب المواصفة المؤقتة، قَسَمناها إلى أنواع مختلفة من الشكاوى. هناك أربع مجموعات مختلفة لدينا شكاوى بموجبها، أولها الشكاوى المتعلقة بطلبات الوصول المقدمة إلى الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق ببيانات التسجيل غير العامة. لذا تُقدم طلبات الإفصاح عن البيانات بشكلٍ أساسي بموجب القسم 4.1 من الملحق أ.

وتتمثل الطريقة الأخرى في كيفية عرض بيانات التسجيل في خدمات دليل بيانات التسجيل. لذا فإن معظم هذه الأمور عادةً ما تكون مقلقة إذا كان أمين السجل على سبيل المثال لا يعرض بريدًا إلكترونيًا أو يعرض بريدًا إلكترونيًا مجهول الهوية أو نموذج ويب لتمكين الاتصال مع أمين السجل إلى غير ذلك. والأمر الأخرى هو الموافقة على عرض بيانات التسجيل حيث يريد أمين السجل عرض المعلومات بالفعل وقد قدم طلبًا ولم يتم الرد عليه. لذا يقع هذا ضمن القسم 7.2 من المواصفة المؤقتة.

ومن ثم فإن الأمر الآخر هو مجرد الالتزامات التي تم تركها والتي قد لا تكون شائعة مثل الملحق [غير مسموع] التزام السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات بتقديم بيانات التسجيل وتغييرات الوصول إلى كافة بيانات التسجيل إلى غير ذلك.

إذن لدينا هنا ثلاثة أمور رئيسية. لقد تلقينا 142 شكوى تشير إلى وجود مشكلة تتعلق بالوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة. وتم إغلاق 104 منها كونها خارج النطاق. ويمكن أن يكون لدينا مجموعة من الأمثلة خارج النطاق فيما يتعلق بهذه الأنواع من الشكاوى إذا كانت ضمن تسجيلات الخصوصية والوكيل، أو بشكل أساسي تسجيلات الوكيل، حيث يتم عرض بيانات التسجيل بالكامل بالفعل وكان مقدم الطلب [يفكر] في معلومات عميل الوكيل. وهذا لا يقع ضمن النطاق، لذا سيصنّف خارج النطاق.

بالنسبة لبيانات التسجيل المعروضة بالفعل في خدمات دليل بيانات التسجيل. ستكون أيضًا خارج النطاق. ومن ثم فإن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم تلقي رد على المعلومات أو الأدلة التي طلبناها للتحقق من الشكاوى.

وتم إرسال 39 استفسارًا جديدًا في هذه الفترة الزمنية إلى الأطراف المتعاقدة أو أمناء السجل فيما يتعلق بطلبات الوصول. وتم إغلاق 32 منها. وتضمن ذلك سبعة من منصة التذاكر القديمة الخاصة بنا. بعد ذلك، تلقينا 13 شكوى تتعلق بعرض بيانات التسجيل. وهذا يمثل بشكل أساسي فشل عرض نموذج البريد الإلكتروني أو نموذج الويب للاتصال به. كما أرسلنا 18 استفسارًا جديدًا بخصوص ذلك.

والسبب الأشهر هو أن الاستفسارات الناتجة عن الامتثال بناءً على الملاحظات تفيد بأن خدمات دليل بيانات التسجيل لا تفي بهذه المتطلبات. كما تم إغلاق 17 استفسارًا، سبعة منها كانت من المنصة القديمة. وأخيرًا، تلقينا 41 شكوى تتعلق بالموافقة على عرض بيانات التسجيل. كما تم إغلاق 39 منها باعتبارها خارج النطاق ومن ثم تبقى استفسارين جديدين فقط بخصوص القسم 7.2.

تتوفر كل هذه المعلومات على الصفحة الرئيسية الشهرية الخاصة بنا، كما يُقدم رابط في الشريحة بمجرد توفره. وبالتالي فهو يعرض المقاييس على أساس شهري فيما يتعلق بنشاط الامتثال المتعلق بإنفاذ متطلبات المواصفات المؤقتة. كما أن هناك تفاصيل إغلاق محددة في المقاييس يمكنكم الرجوع إليها، مثل إظهار الامتثال أو تصحيح أمين السجل للامتثال. لذا تتمثل بعض الأمثلة على تصحيح الامتثال في تنفيذ التغييرات لضمان وجود عملية لتوفير وصول معقول إلى بيانات التسجيل غير العامة، وكذلك تنفيذ التغييرات على خدمات دليل بيانات التسجيل وعرضها. بعد ذلك، توضح أمثلة تصحيح أو إثبات الامتثال أنها قدمت بالفعل ردًا وراجعت طلبات الوصول. إلى جانب أشياء من هذا القبيل.

للتوضيح فقط، تستند بعض الاستفسارات هنا إلى شكاوى ربما تم تلقيها في فترة سابقة مثل النظام القديم. كما لا يشمل ذلك الحالات التي ربما تم استلامها خلال شهر أغسطس، على سبيل المثال، ولم تتم معالجتها بعد خلال شهر سبتمبر، وهذا لتوضيح أي اختلافات في الأرقام إذا كان لديكم أي استفسارات بخصوص ذلك.

وبهذا، أعتقد أنه يمكننا الانتقال إلى بيان لتحديث المراجعة.

مرحبًا، أدعى بيان أغرانونيك وأشغل منصب المدير المسؤول عن عمليات تدقيق الامتثال في قسم الامتثال. الشريحة التالية، رجاءً. بشكل أساسي، أريد فقط أن أقول بضع كلمات بشأن أحدث مشروع تدقيق كان لدينا، والذي تم استهدافه على وجه التحديد في القسم 3.18 لعام 2013 من

بيان أغرانونيك:

اتفاقية السجلات، والذي يسرد بشكلٍ أساسي المتطلبات المتعلقة بالتزامات أمناء السجلات للتعامل مع الجوانب المختلفة للإبلاغ عن إساءة الاستخدام والتعامل معها.

بالمناسبة، في حالة نشر أحدث تقرير تدقيق، فلن يكون هناك شيء جديد بالنسبة لكم في تلك الشرائح. كانت الالتزامات التي تم النظر فيها هي نشر عنوان بريد إلكتروني وظيفي، والذي تم تصميمه لتلقي تقارير عن إساءة الاستخدام والحفاظ على البريد الإلكتروني ورقم الهاتف المصمم خصيصًا لإنفاذ القانون أو الصلاحيات المماثلة ونشر إجراءات استلام ومعالجة وتتبع تقارير إساءة الاستخدام والاحتفاظ بالسجلات المتعلقة باستلام تقارير إساءة الاستخدام الواردة من المراسلين والرد عليها.

كما تحققنا من عدم وروده ضمن 3.18 ولكننا تحققنا أيضًا من أن رقم الهاتف والبريد الإلكتروني للإبلاغ عن إساءة الاستخدام المدرج في مخرجات نظام WHOIS للنطاقات التي يديرها أمناء السجلات موجودة أيضًا أولاً وقبل كل شيء في مخرجات نظام WHOIS ومن ثم تعمل جيدًا. الشريحة التالية رجاءً.

كيف حددنا الموارد للتدقيق؟ شمل مجتمع التدقيق 126 أمين سجل. ويتم اختيارهم في حالة وجود خمسة أو أكثر من المجالات المدرجة في تقارير التهديدات الأمنية التي تلقيناها في التدقيق السابق للسجلات أو خمسة أو أكثر من المجالات المدرجة من قِبل قوائم حظر المواقع المشبوهة، وهي قوائم الحظر الخاصة بالسمعة والتي، في حالة عدم معرفتك، تعتبر مصادر [ذات صلة] عامة للمعلومات التي تسرد المجالات التي تم الإبلاغ عنها من قبل المراسلين.

في المجمل، تمكن جميع المدققين من إدارة 90% من أسماء نطاقات المستوى الثاني العامة المسجلة. لذا يبدو أنها تغطية جيدة. والأن، كيف بدأنا؟ لقد جمّعنا طلبات المعلومات التي أرسلناها إلى جميع أمناء السجل، ومن ثم يحتوي طلب تقديم المعلومات على عدة أسئلة وطلبات عديدة لبيانات معينة. ويتم نشر النموذج الأولي لطلب تقديم المعلومات، أي نموذج فارغ، على موقعنا الإلكتروني.

قبل التدقيق، عرضنا أيضًا هذا الطلب للحصول على معلومات لمجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات للتأكد من عدم وجود شيء غير معقول هناك. وقد أجرينا مناقشة بشأن ذلك. الشريحة التالية، رجاءً.

إن هذه نتائج التدقيق. مرة أخرى، يتم نشر كل هذه النتائج بمزيد من التفصيل في تقرير التدقيق المنشور على موقعنا الإلكتروني. ولكن باختصار، من أصل 126، وجدنا أن 111 أمين سجل

لديهم بعض النتائج التي كان ينبغي لهم معالجتها، [وقد فعلوا ذلك]. والتي نسميها النتائج الأولية. الطريقة التي تعمل بها، في حال لم تكن على دراية بعملية التدقيق هنا، فهي تُجرى بعد التدقيق الأولي، حيث نرسل تقارير تدقيق أولية مع النتائج الأولية، ونطلب من أمناء السجل إلقاء نظرة على هذه العناصر وإعلامنا بما إذا كانوا يوافقون على ضرورة تصحيح هذه النتائج أم أنه ربما أغفلنا شيئاً بشأن بعض النتائج وتحتاج فقط إلى التوضيح.

ويرد أدناه تفصيل أمناء السجل هؤلاء البالغ عددهم 111. لذا كان لدى 97 نتيجة حقيقية أو مشكلة حقيقية وكان يجري العمل بنشاط على تصحيح هذا. فمن أصل 97، أكمل 78 معالجة أو تصحيح جميع المسائل قبل نهاية التدقيق، واستغرقت 19 نتيجة وقتاً أطول نسبياً لأن هذه النتائج كانت تستلزم عملاً ووقتاً أطول. الشريحة التالية، رجاءً.

هذه حاسبة رياضية بسيطة حيث يتضح ما كنتُ أبحث عنه. 126 أمين سجل في المجمل. وليست هناك نتائج على الإطلاق، مما يعني أنهم تلقوا تقرير تدقيق نظيف على الفور، 15. لذا فقد تضمن 111 تقرير تدقيق أولي نتائج أولية. أظهر لنا 14 من أصل 111 إما أننا لم نفهم الرد، أو أنها قدمت لنا معلومات إضافية أظهرت لنا أن هذه النتائج لم تكن عيوباً حقيقية. لذا تضمن 97 عيوباً حقيقية وتمت معالجة 78 من 97 قبل نهاية التدقيق وقدم 19 التواريخ المقدره عند الانتهاء من عملية الإصلاح هذه. وسنعيد مراجعتها لاحقاً فقط لتلك العناصر المكتملة. الشريحة التالية رجاءً.

من المهم أن نفهم أن أوجه القصور نفسها تختلف حيث اعتقد أن بعضها يمثل خطورة أعلى وبعضها يمثل خطورة أقل. فعلى سبيل المثال، إذا نظرتم هناك، فإن ما نعتقد أنه يمثل أوجه قصور ذات أولوية عالية، كان عبارة عن عنوان مدرج على موقع إلكتروني لتقديم الشكاوى والذي لم يكن يعمل أو لا يعمل جيداً. وبالتالي فقد اختبرنا كل هذه العناوين. هناك شيء آخر وهو معلومات نظام WHOIS، فعندما نسحب رقم الهاتف والبريد الإلكتروني من نظام WHOIS الذي من المفترض أن يكون نشطاً والذي يستخدمه الجمهور للإبلاغ عن الشكاوى، فقد لا يقدم نظام WHOIS أي معطيات أو قد لا يكون قيد التشغيل. لذا ستكون هذه مسألة أخرى أكثر خطورة من غيرها. وبالمناسبة، هذا رد على بعض المدونات التي رأيناها كرد فعل للتدقيق. الشريحة التالية رجاءً.

بشكل عام، يوضح التدقيق، حسب اعتقادنا، أن أمناء السجل يأخذون التزاماتهم على محمل الجد وإذا وجدنا شيئاً يمثل عدم امتثال فإنه يتم تصحيحه. مرة أخرى، بالإشارة إلى بعض المدونات، لم يفشل أي من أمناء السجل في التدقيق. وقد يعني الفشل أن هناك نتيجة لا يمكن إصلاحها أو

نقص لا يمكن تصحيحه في الوقت المناسب أو أنه يتعارض فقط مع نموذج أعمال أمين السجل، مما قد ينتج عنه إشعار، والذي لم نصدر أيًا منه خلال جولة التدقيق هذه. الشريحة التالية رجاءً.

هناك تعليق بسيط على قوائم الحظر الخاصة بالسمعة نظرًا لأن لدينا عددًا قليلًا من الأسئلة بشأن سبب استخدامنا لقوائم الحظر كمصدر للمعلومات. كما نتفهم أن أمناء السجل ليس لديهم أي التزام للرد على التقارير الصادرة من قوائم الحظر، إذا تلقوا أيًا منها. وكما ترون، هناك نسبة عالية جدًا من أمناء السجل لا يتلقون أي معلومات عن المجالات المدرجة في قوائم الحظر.

لكن بشكل عام، نظرًا لوجود الكثير من الاهتمام في هذا المجال، أعني إساءة الاستخدام، نستخدم قوائم الحظر الخاصة بالسمعة هذه، فقط لتقييم الوضع هناك. هل يحصل أي من أمناء السجل على أي معلومات من قوائم الحظر هذه أو يتلقى بطريقة ما تقارير غير مباشرة من مصادر أخرى؟ وكما ترون، فإن غالبية أمناء السجل لم يحصلوا على هذه المعلومات من قوائم الحظر بهذه الطريقة أو بأخرى. هذا كل شيء. لذا تتم تغطية جزء التدقيق. في انتظار جميع الأسئلة في نهاية العرض.

مرحبًا بالجميع، معكم جوناثان دينسين من قسم الامتثال التعاقدى، وسأستعرض الإحصائيات الكلاسيكية التي رأيناها على مدار العام. مهدي، هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية؟

جوناثان دينسين:

في الأساس، الجدول الزمني الذي نستخدمه هو من سبتمبر 2020 حتى أغسطس 2021. خلال ذلك الوقت، تلقى قسم الامتثال ما يزيد قليلاً على 20,000 شكوى جديدة. فقد كان هناك ما يزيد قليلاً على 18,000 شكوى متعلقة بالمسجل وأقل من 2000 بقليل من الشكاوى المتعلقة بمشغل السجل.

فمن بين 20,000 شكوى أو نحو ذلك، تم إغلاق ما يقرب من 17,000 من هذه الشكاوى دون الحاجة إلى الذهاب إلى أمين السجل أو مشغل السجل. وهذا يعني في المقام الأول أننا نقوم بالكثير من التعليم. بشكل عام، هذه شكاوى خارج نطاق متطلبات السياسة والمتطلبات التعاقدية.

لذا بشكل عام، ما يتعين علينا القيام به هو تقديم بعض المعلومات إلى مقدم الشكاوى ومساعدته على فهم النطاق الذي نتقيد به، وإذا أمكن، تقديم بعض وسائل المساعدة الأخرى من أجل المتابعة. هناك أنواع أخرى من المشكلات، ونرى ما إذا كان مقدم الشكاوى بحاجة إلى مزيد من المعلومات من أجل المعالجة أم لا. في بعض الأحيان لا نحصل على رد على ذلك، وهؤلاء لا يمضون قدماً

بدون هذا الدليل. هناك أشياء أخرى مثل نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد وسوء الفهم العام بشأن دورنا وسلطتنا والشكاوى المتكررة، بشكل أساسي، هذه مجرد نسخ مكررة للتذاكر الحالية أو الحالات التي تم التعامل معها بالفعل أو حتى تم إغلاقها سابقاً. مرة أخرى، هناك رابط آخر للمقاييس ولوحات المعلومات الخاصة بنا. بعد ذلك سننتقل إلى الشريحة التالية لنرى تلك التي تم إرسالها إلى الأطراف المتعاقدة، لمعرفة أنواع المشكلات الكبيرة.

بناءً على هذه الأرقام، تم إرسال ما يزيد قليلاً على 4000 إلى الأطراف المتعاقدة على مدار العام. يمكن أن ترى تفصيلاً صغيراً في الأعلى بشأن الإشعارات الأولى أو الثانية أو الثالثة. ولكي نكون واضحين، نستخدم الإشعارات بشكل عام. يمكن أن يكون هذا إما استفساراً أو إشعاراً. فالاستفسارات بشكل عام أكثر من مرحلة جمع المعلومات. لذا فهي أقل رسمية من الإشعارات حيث يوجد بالفعل دليل على عدم الامتثال المحتمل.

ويمر هذا المخطط هنا على أهم ثلاثة أنواع للشكاوى وحجمها ونجد على الجانب الأيسر من المخطط أنواع المشكلات التي كانت مرتبطة بالتزامات أمين السجل. على الجانب الأيمن، نرى التزامات السجل. وبعد ذلك، تصف كل فئة، تتعلق بالإشعارات الأولى أو الثانية أو الثالثة، نوع الشكاوى العام الذي خصصناها فيه.

لذا، على سبيل المثال، إذا نظرتم إلى الجزء العلوي الأيسر من المخطط، فإن الحجم الأكبر من الإشعارات الأولى لأمناء السجل تتعلق بمشكلات انتقال اسم النطاق أو مشكلات انتقال اسم النطاق فيما بين أمناء السجلات أو مشكلات انتقال اسم النطاق فيما بين المسجلين. ويمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات، على ما أعتقد، من هذه المخططات، لأنه إذا نظرنا إلى الجانب الأيسر، يمكن أن نرى أن مشكلة انتقال اسم النطاق فيما بين أمناء السجلات تلقت عدداً كبيراً من الإشعارات الأولى، وكذلك عدداً كبيراً من الإشعارات الثانية، واستمرت لتتلقى الإشعارات الثالثة. في حين أن شيئاً مثل استرداد تجديد النطاق لا يظهر كأعلى عدد ضمن الإشعارات الأولى. ويمكن افتراض أنه ليس هناك عدد كبير في البداية، ولكن لم يتم حل المشكلات حتى وقت لاحق. إذن هذه مجموعة من الأمور التي تصادفنا.

وعلى جانب التسجيل، هناك عدد كبير من تنبيهات اتفاقية مستوى الخدمة وطلبات الوصول إلى ملف المنطقة والتقارير الشهرية هناك. وبعد ذلك يمكن أن نرى انخفاض الإشعارات، بشكل أساسي، ومن ثم تنخفض المعاملات [الشهرية] من الإشعارات الأولى، لكن تستمر مشكلات مثل الضمان والدفع حتى المرحلة الثانية والثالثة. لذا من المثير للاهتمام النظر في ذلك. وفي الجزء

السفلي، يمكن رؤية 2000 حالة إغلاق لأمناء السجل و616 لمشغلي السجل. بعد ذلك ننتقل إلى الشريحة التالية. سأفصح المجال لأماندا لمتابعة شكاوى إساءة الاستخدام. شكرًا.

أماندا روز:

شكرًا لك جوناثان دينسين. هذا مجرد تحديث لبعض المقاييس المتعلقة بشكاوى إساءة الاستخدام بموجب القسم 3.18 من اتفاقية اعتماد أمين السجل. لمن يهمهم الأمر، مرة أخرى، هذه هي المقاييس التي تم جمعها من النظام الأساسي الجديد خلال الفترة من سبتمبر 2020 حتى أغسطس 2021. لقد تلقينا 3328 شكوى. وتم إغلاق 559 منها بمجرد تعليق النطاق أو تعليقه بالفعل. وتم التحقق من صحة 314 شكوى، مما يعني أننا حصلنا على معلومات أو أدلة كافية من المراسل للمضي قدمًا بشأن التحقيق أو الإشعار للطرف المتعاقد.

فبمجرد التحقق من الأمر، أدى ذلك إلى إصدار أول إشعار أو تحقيق. وقد أظهر غالبية أمناء السجل ردًا على أنه تم اتخاذ خطوات للرد أو التحقيق في تقرير إساءة الاستخدام والرد بشكل مناسب على مقدم الشكاوى أو المراسل في هذه الحالة وفقًا لسياسات استخدام اسم النطاق أو إساءة الاستخدام الخاصة بهم.

تتضمن بعض الأمثلة، وهذه مجموعة محدودة، ما قد تتضمنه ردودهم وقد تكون إما تعليق اسم النطاق أو تقديم معلومات إلى مقدم الشكاوى للإبلاغ عن إساءة استخدام للكيان الذي يستضيف المحتوى بالفعل. ويمكن أن يكون شيء آخر وهو إنهاء اتفاقية أمين السجل مع أمين السجل والسماح بالانتقال إلى أمين سجل آخر.

بموجب شكاوى إساءة الاستخدام التي قدمناها، لم يصدر إشعارًا رسميًا بالخرق. لقد قمنا بتضمين جدول هنا في الشرائح التي تحتوي على مقاييس مفصلة بحلول شهر الإبلاغ بشأن الشكاوى المستلمة والمرفوضة بالإضافة إلى عدد الاستفسارات والإشعارات المرسل. هلا انتقلنا إلى الشريحة التالية.

سنرون أنه تم إغلاق الغالبية العظمى من الشكاوى، 3086 خارج النطاق دون الشروع في تحقيق مع أمين السجل. وتتضمن الأمثلة خارج النطاق هنا تلك التي تتضمن نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد وتتطلب من ICANN اتخاذ إجراءات محددة فيما يتعلق باسم النطاق، مثل تعليقه أو إزالة محتوى صفحة الويب، وهو أمر خارج نطاق اختصاصنا التعاقدى. بالطبع، تم تقديم الكثير من الشكاوى المكررة والتي تتعلق بالتحقيقات الجارية وكذلك تلك التي أخفقتنا فيها مرة أخرى في الحصول على المصادقة المناسبة أو الأدلة أو المعلومات للتحقق من صحتها.

فعند إغلاق هذه الشكاوى، نوفر أيضًا مواد تعليمية للمراسلين عن سلطتنا ونطاقنا، بالإضافة إلى توفير بدائل أو معلومات عن الكيانات الأكثر ملاءمة للاتصال للحصول على المساعدة. سأمضي قدمًا وأعيد الكلمة إلى جوناثان دينسين.

جوناثان دينسين:

أوه، شكرًا. نعم، هذا يشبه تقديم طلب لأي شخص يقدم شكاوى. فكما ترون من الأرقام، من الواضح أننا نغلق الغالبية العظمى من قضايانا دون التحول إلى الأطراف المتعاقدة. لذا فإن بعض هذه الأشياء مجرد سوء فهم، وبعض هذه الأشياء لا توفر بالضرورة كل ما نحتاجه. لذا فهي مجرد طلب عام لأي شخص سيرسل شكوى لمراجعة المعلومات الواردة في نموذج الشكاوى بعناية والتأكد من أن الشكاوى تقع ضمن نطاق اتفاقيات ICANN مع السجلات وأمناء السجل.

ومن الواضح، بالنسبة لكثير من عامة الناس، أن هذا الأمر ليس واضحًا بشكلٍ دائم. فمن المفهوم أن هناك ضرورة للتعليم المستمر، لكن الأمر يستحق التجربة. ولكن بخلاف ذلك، يلزم تقديم جميع المعلومات المطلوبة في النموذج لتمكين امتثال ICANN للتعامل مع مقدم الشكاوى. بشكلٍ عام، إذا كان الأمر يشبه المشكلات المتعلقة بالمسجل ونسخ المراسلات التي لديك مع الأطراف المتعاقدة وأي نوع من الوثائق ذات الصلة بالشكاوى.

وهذا النوع يدخل في المرحلة الثالثة هناك أيضًا. لذا إذا تحدثنا عن أشياء مثل شكاوى إساءة الاستخدام، فنحن نريد أن نرى أن شكوى إساءة الاستخدام قد تم إرسالها بالفعل إلى أمين السجل قبل أن نتمكن حتى من البدء في التعامل مع هذا النوع من المشكلات. ومن ثم فإن بعضها مهم حقًا. لذلك فإنني أطرح هذه الفكرة.

حسنًا. بعد ذلك، كما ترون، سأنتقل إلى التوعية بالامتثال التعاقدى. حسبما أتذكر، تلقينا طلبًا آخر مرة لمشاركة بعض أنشطة التوعية التي نقوم بها. ولدينا صفحة على موقع ICANN مخصصة للتوعية العامة التي نقوم بها وكذلك ننشر مواد ندوة الويب الخاصة بنا مثل هذه أيضًا. لكننا سنستعرض بعضها في الشريحة التالية.

في الواقع، كل هذه الأمور التي أريد التحدث عنها الآن، تم تنفيذ جلسات توعية بشأنها من قبل مكتبنا في إسطنبول. في أوكرانيا، في شهر مايو 2021، عُقدت جلسة مع أمناء السجل الأوكرانيين بالشراكة مع المشاركة العالمية لأصحاب المصلحة. ويتجاوز الكثير من هذه الأمور مجموعة كبيرة من الالتزامات التعاقدية ومن ثم الإجابة عن أي أسئلة. ويمكن رؤية سياسة بيانات التسجيل المؤقتة هنا، وكل ما يستلزمه هذا النوع وصولاً إلى متطلبات السياسة الموحدة لتسوية

الخلافات حول أسماء النطاقات. حيث تمت تغطية هذه الأمور. مثل متطلبات تقرير إساءة الاستخدام وأنشطة التدقيق ونهجنا وعملية الامتثال بشكل عام.

بعد ذلك، خلال الشهر نفسه، في تركيا، عُقدت هناك جلسة بالتعاون مع جامعة بيلجي بإسطنبول، والتي تناولت مجموعة كبيرة من المواضيع نفسها. ومن الواضح أن هيئة حماية البيانات الشخصية والقانون المحلي فيما يتعلق بحماية البيانات كانا موضوعًا ذا أهمية كبيرة، لذا يجب أن أقول على الأرجح أن متطلبات القانون المحلي مرتبطة بسياسة بيانات التسجيل المؤقتة وكيف يمكن أن تعمل معًا أو تتقاطع. الشريحة التالية، رجاءً.

في أفريقيا، خلال شهر مايو 2021، كان شهرًا مزدحمًا بالنسبة لهم، على ما أعتقد، في إسطنبول. فقد حضر فريق الامتثال في إسطنبول منتدى المشاركة الأفريقية وقدم تحديثًا عامًا بشأن وظيفة الامتثال. لذا كان هذا أيضًا نوعًا أكبر من التوعية. وهذه فرصة سانحة لمؤسسة ICANN أن يكون لديها منصة مخصصة لجمع ومتابعة وتنسيق العمل الجارى مع المجتمعات الإقليمية.

أخيرًا، خلال الشهر الماضي، التقى فريق الامتثال في إسطنبول أمناء السجل الأتركي لمراجعة التزامات التدقيق وانتهاك نظام اسم النطاق. وكان ذلك أيضًا بالتعاون مع المشاركة العالمية لأصحاب المصلحة وتم تقديمه بالفعل باللغة التركية. نعم، أعتقد أن هذا كل ما لدي. لقد راجعوا النتائج والالتزامات بشكل عام، على ما أعتقد. وكان هذا كل ما في الأمر.

حسنًا، من الواضح أننا في صفحة الأسئلة والأجوبة. كما أوضحنا، نشرنا في الدردشة أننا سنضع هذا العرض التقديمي في صفحة التوعية الخاصة بنا وصفحات الأسبوع التحضيري أيضًا. وأعتقد أنه يمكننا الآن الانتقال إلى الأسئلة والأجوبة. لا أدري. جيمي، هل لديك أي شيء آخر؟

لا. أعتقد أنك كنت في منتصف الإجابة عن سؤال سوزان باين.

جيمي هيدلوند:

أجل. يمكنني تناول هذا شفهيًا، على ما أعتقد. ولا يعجبني تصنيف أي من هذه الإشعارات الـ 229 كإشعارات ثالثة حسب أمين السجل. وليس لدي أي من هذه الأمور أمامي. ولكن بشكل عام، عادةً ما تكون الطريقة التي تسير بها عمليتنا واضحة، فإذا تلقيت إشعارًا ثالثًا ولم يتم حل الأمر من خلال الإشعار الثالث، فهناك احتمال أن ننتقل إلى جانب الإنفاذ، وهو الانتهاك أو

جوناثان دينسين:

التعليق أو الإنهاء. أظن أن الغالبية العظمى من هذه كانت مرتبطة بالمشكلة العامة المستمرة التي واجهناها مع المسجل خلال العام الماضي أو نحو ذلك. ولكن لمجرد أنه يشير إلى وجود 229 إشعارًا ثالثًا لا يعني أن بعضًا منها لم يتم حله على الإطلاق.

ولكن فيما يتعلق بالفشل المتكرر، فإننا نتعامل مع هذه المسائل مع أمناء السجل في الماضي إذا رأينا مشكلات تبدو متكررة، فعادةً عند معالجة مشكلات الامتثال إذا كان هناك نوع من الأدلة على عدم الامتثال ومن ثم الوصول إلى الصفحة نفسها، إذن عادة ما يكون هناك جانب علاجي لها. وإذا كان هناك أمين السجل أو طرف متعاقد بشكل عام يبدو أنه قد تم إصلاحه مسبقًا ولكن المشكلة استمرت في الظهور مرة أخرى، ضمن عمليتنا، يمكننا الانتقال فورًا إلى الإعجاب بإشعار تم تصعيده، وهو الإشعار الوحيد المطلوب إلى حد ما قبل جانب الإنفاذ.

لذا هناك طرق مختلفة يمكننا من خلالها معالجة هذه الأنواع من الأمور. نأمل أن يساعدكم ذلك، ولكن لا تترددوا في الإضافة إذا كنتم بحاجة إلى المزيد.

جوناثان، أليس من الممكن ارتباط الكثير من هؤلاء بإنهاء حديث، قبل حدوث هذا الإنهاء؟

جيمي هيدلوند:

نعم، هذا ما كنتُ أفكر به إلى حد ما.

جوناثان دينسين:

حسنًا، شكرًا لكم جميعًا على الاستماع والأسئلة التي تلقيناها حتى الآن. وهل هناك أي أسئلة أو مواضيع أخرى يود الزملاء مناقشتها هنا؟

جيمي هيدلوند:

كان هناك سؤال طُرح في وقتٍ سابق في الدردشة. سأرفعه الآن حتى يمكن قراءته وسأقرأه بصوت عالٍ. كان من لأكسمي براساد ياداف، زميل اجتماع ICANN72، وكان، "ما العدد الإجمالي لأمناء السجل والسجلات؟ كيف تحددهم لعمليات التدقيق أو يخضعوا للتدقيق الإجمالي كل عام؟" أعتقد أن هذا قد يكون لبيان.

جوناثان دينسين:

يان أغرانونيك:

حسنًا. ما نحاول القيام به هو أننا نحاول، بشكلٍ أساسي، استمرار برنامج التدقيق لعدة سنوات حتى الآن. طريقة تحديدنا للمدققين هي أننا نحاول الحصول على أقصى تغطية بناءً على عدد المجالات التي تديرها أو تسجيلها تلك المؤسسات. وقيل ذلك، أجرينا في الغالب تدقيقًا واحدًا للسجل كل عام وتدقيقًا واحدًا لأمين السجل كل عام. كما يتم تقسيم جميع السكان ضمن عدة مجموعات بناءً على أكبر عدد من المجالات المسجلة من قبلهم.

ومع ذلك، في العام الماضي، لم يكن التدقيق الذي تحدثنا عنه هو التدقيق النموذجي [الموجه مع جميع] الالتزامات، ولكنه على وجه التحديد كان يبحث فقط في الالتزامات المتعلقة بإساءة الاستخدام. والآن، سنعود إلى عمليات تدقيق أكثر تقليدية لأن نتائج هذا التدقيق المتعلق بانتهاك نظام اسم النطاق يجب مناقشتها وفهمها، وعلينا إدراك ما سنفعله بعد ذلك. لذلك أمل أن أكون قد أجبت عن السؤال. لذا فقد حاولنا الحصول على أقصى تغطية لأمناء السجل والسجلات بناءً على عدد المجالات المُدارة.

مهدي كوردميستو:

شكرا لك يان. لم يتم طرح أسئلة أخرى في الدردشة وتم الرد على جميع الأسئلة المطروحة في الأسئلة والأجوبة. لذلك أعتقد أنه علينا النظر في هذا الأمر. ولا أعرف ما إذا كان من الممكن الرد على ذلك اليوم أم لا.

جوناثان دينسين:

نعم، بخصوص إضافة اسم النطاق إلى هذه المسألة. نعم، علينا النظر في هذه المسألة. قد يكون هناك نظام محدد. لذا لا نعلم أبدًا ما إذا كانت هناك قيود أم لا. لكنني لا أعتقد أننا سنعارض ذلك على الإطلاق إذا كان ذلك ممكنًا. لكن يمكننا التحقق من هذا.

مهدي كوردميستو:

لقد لاحظت الآن أن جيمي قد رد ولكنه انتقل إلى المضيفين وأعضاء اللجنة، وافترضت أنك رأيت هذه الإجابة أيضًا. أعتذر عن ذلك. نعم، شكرًا لكم جميعًا على مشاركتكم. نعم، أعتقد أنه يمكننا إنهاء الجلسة إذا لم يكن هناك شيء آخر. حسنًا، شكرًا لكم جميعًا.

جيمي هيدلوند: نعم، نحن في انتظار مشاركاتكم دائماً، لذا إذا كان لدى أي شخص أي أسئلة أو مخاوف، فلا تترددوا في مشاركتها معنا. أو يمكنكم إرسال رسالة بريد إلكتروني إليّ أو إلى compliance@icann.org وسنرد عليها. شكرًا جزيلاً.

[نهاية النص المدون]